من ان واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته وقد كفرت
النصارى باثبات ثلثة من القدماء فاما بال الثمانيه او اكثر اشار
الى الجواب بقوله وهي لا هو ولا غيره يعني ان صفات
الله ليست عين الذات ولا غير الذات فلا يلزم قدم الغير
ولا تكثر القدماء والنصارى وان لم يصرحوا بالقدماء والمتعاين
لكن لزمهم ذلك لانهم اثبتوا الاقانيم الثلثة التي هي الوجود
والعلم والحياة وسموها الاب والابن وروح القدس
وزعموا ان اقنوم العلم قد انتقل الى بدن المسيح عليه السلام
فجوزوا الانفكاك والانتقال فكانت متغايره ولقايل ان
يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير يعني جواز الانفكاك للقطع
بان مراتب الاعداد من الواحد والاثنين والثلثة الى غير ذلك
متعدده ومتكثره مع ان البعض جزء من الجزء لا يغاير
الكل وايضا لا يتصور نزاع من اهل السنه في كثره الصفات
وتعددها متغايره كانت او غير متغايرين فالاولى ان يقال
المستحيل تعدد ذوات قديمه لا ذات وصفات

وان اجتزء على القول بكون الصفات واجب الوجود لذا
بل نقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها اعني
ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب
الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته يعني انها واجبه لذا
الواجب الله تعالى وتقدس واما في نفسها فهي ممكنه ولا
استحاله في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم ولجابة عن
منفصل عنه فليس كل قديم الها حتى يلزم من وجود القدماء
وجود الالهة لكن ينبغي ان يقال الله تعالى قديم بصفاته
ولا القول بالقدماء ليذهب الوهم الى ان كلامنها قائم
بذاته موصوف بصفات الالوهية ولصحوبة هذا المقام
ذهب المعتزله والفلاسفه الى نفي الصفات والكراميه
الى نفي قدمها والاشاعره الى غيريتها وعينيتها فان قيل هذا
في الظاهر رفع للنقيضين وفي الحقيقه جمع بينهما لان المفهوم
من الشيء ان لم يكن هو المفهوم من الاخر فهو غيره والا فعينه
ولا يتصور بينهما واسطه قلنا قد فسروا الغيريه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)